كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

مشروع "الوقاية وتأهيل ضحايا التعذيب والمعاملة السيئة الأخرى،أثناء التوقيف في النظارات والتوقيف الاحتياطي والسجن"

الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفّذ من جمعية عدل ورحمة

الجمعة 1 نيسان 2011 – قصر العدل في بعبدا

حضرة العميد الطبيب شربل مطر،
حضرة العميد صلاح جبران،
حضرة الرئيس الأول نبيل موسى،
حضرة المدعي العام كلود كرم،
حضرة الأب هادي العيّا،
حضرة السادة والسيدات السفراء وزملائي وزميلاتي الأعزاء،
حضرة السيدات والسادة،

يسرّني أن أطلق معكم اليوم أعمال تأهيل نظارة قصر العدل في بعبدا.

هذه الأعمال جزء لا يتجزأ من مشروع تتولاه على نحو مثير للإعجاب جمعية عدل ورحمة، وهو يشهد على الالتزام الثابت للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالعمل على مكافحة التعذيب والمعاملة السيئة.

منذ عام 2009، حقق المشروع نتائج بالغة الأهمية، سواء لناحية دعم الضحايا أو لناحية تحسين الأدوات التي تمتلكها القوى الأمنية لإتمام مهمتها في إطار احترام حقوق الإنسان.

بدايةً، استفاد أكثر من 700 ضحية من الرجال والنساء من الموقوفين والسجناء حتى اليوم من دعم قانوني ونفسي و/أو طبي.

علاوة على ذلك، وفي إطار هذا المشروع، أطلقت قوى الأمن الداخلي في شهر كانون الثاني الماضي العمل بلجنة هدفها النظر في الطعون المقدمة إثر معاملة غير إنسانية أو مهينة للموقوفين. وقد بدأت هذه اللجنة التي يرأسها العميد مطر أعمالها ونأمل في أن تتوصل إلى النتائج الأولى في وقت قريب.

واليوم تبدأ مرحلة جديدة من مراحل المشروع، ألا وهي تأهيل وتجهيز زنزانات 80 مركز لقوى الأمن وقصور العدل و20 مركز تأديب للدرك. ويهدف هذا التأهيل إلى زيادة المساحات وتحسين التهوئة والإضاءة مراعاة للإنسانية في ظروف التوقيف. كما أنه سيتيح توقيف عدد أكبر من الأشخاص في قصر العدل، مما يحدّ من الاكتظاظ من ناحية، ومن الانتظار الطويل قبل المحاكمة من ناحية أخرى.

ويشجّع الاتحاد الأوروبي لبنان أيضاً على دفع عملية نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل من أجل الامتثال للمعايير الدولية.
إن الجهود المتلازمة للمجتمع المدني وقوى الأمن الداخلي تترافق مع بعض التقدم في لبنان نحو القضاء على التعذيب وسوء المعاملة. فقد حقق لبنان خطوة مهمة بالمصادقة على اتفاقيات دولية في هذا المجال. لكن تبقى هناك ضرورة لوضع آلية وطنية وقائية لمراقبة أماكن التوقيف ولتقديم التقارير المنتظرة إلى لجنة مكافحة التعذيب التابعة للأمم المتحدة.

وأودّ أن أتوجّه بالشكر إلى جميع الشركاء في هذا المشروع. وأشكر أولاً أعضاء جمعية عدل ورحمة، الأب هادي وفريقه، على تفانيهم وحسّهم المهني. وسوف يبقى الاتحاد الأوروبي إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان.

كما أودّ أيضاً أن أحيّي جهود قوى الأمن الداخلي التي تُظهر بمشاركتها الفاعلة في هذا المشروع تعلقها بمكافحة سوء المعاملة.

شكراً على حسن إنصاتكم.